

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

تقييم حالة

توترات التقليد والتحديث..

الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب

محمد نور الدين أفاية

سلسلة (تقييم حالة)

المحتوى

| | |
|---|----|
| توترات التقليد والتحديث..... | |
| الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب..... | |
| مفارقات التقليد والتحديث..... | ١ |
| الديمقراطية ليست الدستورية..... | ٩ |
| حول انعدام الكفاءة الديمقراطية..... | ١٢ |
| في عوائق التحديث الديمقراطي..... | ١٤ |
| قائمة المراجع:..... | ٢٠ |

يجمع المغرب المتناقضات والمفارقات، بين الإسلام والغرب، الوحدة والتعدد، الغنى والفقير؛ وتنعكس هذه التناقضات، لا محالة، على عملية فهم المغرب السياسي وفهم موقع الدين في التشكيلة السياسية، والأدوار الحقيقية للأحزاب. وفي ظل هذا التشابك والتعقيد، لا يمكن الاكتفاء بوصف المشهد السياسي العام والنظر إلى القرارات تبعاً لمواقع الفاعلين في صناعة القرار فقط، بل يلتزم تحليلاً معمقاً يتجاوز المشهد الإدراكي لفهم طبيعة التغييرات السياسية في المغرب ومسار التحول الديمقراطي البطيء فيه.

مفارقات التقليد والتحديث

تَخْلُقُ السياسة فاعليها ووكلاءها ومَسرحها، بل وجمهورها الخاص على الدوام. ويتعين على المرء، إزاء كل هذه المعطيات أن يذهب إلى ما هو أبعد مما يقدمه أو يمثله المشهد الإدراكي لديناميات السياسة، إذ أنه في بيئة يتشابك فيها البعد الرمزي مع المرحلي، وثقل التاريخ مع إرادات القوة الفاعلة في الحاضر، والعاطفي مع العقلاني، والتقليد مع التحديث. تجاه هذا التداخل الهائل للمستويات، "وحده قارئ حاذق ومتنبه لخصوصية الوسط المغربي يمكنه الوصول إلى ما يقال وما لا يقال في السياسة المغربية"^(١).

احتراق الوقائع السياسية، المنفلتة والملتبسة، يستدعي الاهتمام إلى كيفية الإنصات للفاعلين الحقيقيين في السياسة المغربية.. إنها تبدو بسيطة وراكدة على السطح ولكن معطياتها، في العمق، معقدة ومتحركة من حيث صناعاتها وأدواتها.

وعلاوة على "هشاشة" المعرفة السياسية في المغرب أو "التباس" الوسط السياسي المغربي، وأخذاً بعين الاعتبار الرهانات التي يصنع في نطاقها القرار وأشكال الممارسة السياسية، فإنه من المفيد الإشارة إلى أن المغرب السياسي يصعب إدراك آليات عمله استناداً إلى مقولات العقلانية السياسية فقط. فهو يمتلك بلا شك عقلانيته الداخلية، إلا أنه ولتوفير بعض شروط الفهم يتعين تجاوز الإطار الصوري والقانوني للمسألة السياسية، لأن القراءة القانونية الخالصة غالباً ما تميل إلى الاختزال وتضييع فرص الفهم الحقيقي لطبيعة النظام السياسي، ومن ثم فإن كل مقارنة تلتزم الاعتبارات الصورية المحضبة ستحيد عن التقاط الأسس التي تسند هذا النظام.

لقد أكدت كتابات جون واتربوري الأولى عن المغرب^(٢) أن المجال السياسي المغربي تحكمه بُنيات "إقطاعية" تتحرك داخله أحزاب شبيهة بمؤسسات "الزوايا" التقليدية. وكان يعتبر أن هذه الأحزاب

^١ Claude Palazzoli, *Le Maroc politique ; De l'indépendance à 1973*, (Paris : Ed Sindbad, 1974), P 13.

^٢ John Waterbury. *Le commandeur des croyants.. la monarchie marocaine et son élite*, (Paris : Ed. PUF, 1975).
ترجم هذا الكتاب من طرف عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي بعنوان: أمير المؤمنين.. الملكية والنخبة السياسية المغربية، وصدر عن منشورات الغني في الرباط سنة 2004.

تنشط بطريقة يصعب معها التأثير في هذا المجال، كما أن البُنَيَات المُتَحَكِّمَة لا سبيل إلى تنشيط مكوناتها في اتجاه التفتح والتطور والتواصل. وقد شارك الباحث نفسه في ندوة دولية نظمها "مؤسسة عبد الرحيم بو عبيد للعلوم والثقافة" في ربيع سنة ١٩٩٧، تحت عنوان "تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم"، ولاحظ الجميع كيف اضطر "واتربوري" إلى تغيير كثير من أحكامه حول التطور السياسي في المغرب، فبعدهما درس الأنظمة السياسية لمصر وسوريا وبعض دول المشرق العربي، خلص إلى القول إن التجربة السياسية المغربية تفرز عناصر تغيير أكيدة، بطيئة ولا شك، والتفاوض حولها صعب وقاس أحياناً، لكن النظام السياسي، بكل مكوناته، تمكن من التكيف مع ضغوط الزمن والإنصات إلى الاختلافات وإلى مصادر الاعتراض، بل واضطر أغلب الفاعلين في الحقل السياسي إلى تغليب الرؤية السياسية على القناعات الإيديولوجية. ومن المؤكد أن نفس الباحث لو اهتم بما جرى طيلة العقد الأخير وما يشهده المغرب اليوم من حراك لاقتنع أكثر بانخراط الفاعلين الأساسيين في تغليب منطق السياسة على الرغم من كل العوائق والتقاليد المؤسسية الثقيلة، والنقص البين في النخب وفي عملية إعادة إنتاجها.

المغرب بلد المتناقضات، وهو ليس كذلك بسبب موقعه الجغرافي، لأنه يعرف أشكالاً متعددة من المتناقضات، "بين الإسلام والغرب، بين الوحدة الوطنية والتعدد الواقعي، والطبقي الاجتماعي، بين الغنى الفاحش والفقر المدقع". تنعكس هذه المتناقضات، لا محالة، على عملية فهم المغرب السياسي. ويجد الباحث نفسه في مواجهة مظاهر متعددة يعسر عليه أمر الإحاطة بها في وقت واحد، مثل تحليل أجهزة الدولة وماديتها الخصوصية، وأيديولوجيتها وأنماط عملها، وصيغ المشروعية وأزمة الشرعية وموقع الدين في التشكيلة السياسية، والأدوار الحقيقية للأحزاب السياسية والنقابات، وتحركات تنظيمات المجتمع المدني، وغيرها.

لاحظ عدد كبير من الباحثين أن واقع النظام السياسي المغربي المعاصر يتحدد اعتماداً على ثلاثة اعتبارات أساسية، هي: الدين، والتقاليد المغربية، ومتطلبات المرحلة. ومنبثقة عن هذه الاعتبارات الثلاثة، نجد ثلاثة أنماط من التشريع: المصدر التاريخي، العرف، والدستور المكتوب. وكل نمط يقابله حقل "دستوري" محدد. وقد جاء الدستور الجديد لإنجاز عملية تركيب حاذقة لهذه الأنماط^(٣). وفي مقابل النمط الديني نجد مبدأ "أمير المؤمنين" المؤطر بواسطة التاريخ، أما التقاليد المغربية فيقابلها حقل التحكيم المسنود بالحق العرفي، في حين أن مستلزمات الزمن الحاضر يقابلها حقل الدولة الحديثة المحدد بالدستور.

^٣ صوّت المغاربة في استفتاء عام على الدستور الجديد يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١١ بأغلبية كبيرة. وقد كانت عملية التحضير لوثيقة الدستور، ومناقشة مقتضياته، والدعوة إلى التصويت عليه بنعم أو لا أو بالمقاطعة، مناسبة مميزة في المسار الديمقراطي في المغرب. وقد تبين مرة أخرى، أن توسيع مساحات حرية التعبير إجراء ضروري لتعزيز هذا المسار.

ويجسد ملك المغرب ثلاث وظائف اجتماعية وسياسية: "فهو شريف" سليل نبي الإسلام، و"خليفة" أي "أمير المؤمنين" مع ما يفترضه ذلك من احتكار للإنتاج الرمزي على صعيد المجال العمومي ومن "استجابة" من طرف المؤمن. وهو علاوة على ذلك، سلطان يرأس مؤسسة "المخزن" ويحكم الناس، ويترك إدارة أمورهم للجهاز البيروقراطي. ويقدم الملك، بصفته "الأب الأسمى" الحريص على مصالح وتطلعات أبنائه، والقادر على تأديهم ومعاقبتهم عند الاقتضاء. وقد كان الملك الحسن الثاني حريصاً في بكل مناسبة، على تأكيد وصايته "الأبوية" على كل المغاربة. ولم يكن يتردد أبداً في الإصرار على المحافظة على هذا الدور.

أما الوظيفة الثالثة فتتمثل في كونه ملكاً، رئيساً لدولة تستند إلى مؤسسات تستمد مرجعيتها من التاريخ السياسي الأوروبي، وهو ما يفترض النظر إلى المغربي باعتباره مواطناً له حقوق وعليه واجبات يقتضيها السلوك المدني في إطار دولة حديثة^(٤).

يعتبر بعض المراقبين للشأن السياسي المغربي أن أصالة الملكية المغربية تكمن في ذلك "التفاعل" الذي تأسس على نمطين من المشروعية، الأول تاريخي مرتبط بمفهوم الخلافة، والثاني تعاقدية مستمد من الديمقراطية الليبرالية. وبذلك يستند النظام السياسي المغربي على ركيزتين متكاملتين: التقليد والحدثة. من هذه العلاقة ينتصب التباس هائل وتداخل يصعب القبض على بعض تعبيراته، إذ قد يواجه المرء تصوراً تقليدياً داخل مجال من التدخل الحديث، أو على العكس من ذلك، يعثر على نظرة تحديثية تواجه مجالاً تقليدياً.

ومن بين الخصائص البارزة للنظام السياسي المغربي، كونه يستند إلى ثقافة سياسية جمعية ومتعددة، مع استقراره اللافت، بالقياس إلى الانقلابات العسكرية التي شهدتها غالبية الأنظمة العربية. وتحقق للنظام المغربي استقراره بفضل القدرة التي يمتلكها في إدماج الثقافات السياسية المتعددة، واحتواء عناصر مقاوماتها وخلق شروط التوازن الضروري لضمان استمراريته. ومن خلال تكيفه مع هذه التعددية تمكن النظام السياسي المغربي من إنتاج حقل سياسي تعددي على الرغم من بعض المظاهر الشكلية. واستمر ذلك طيلة العقود الأربعة التي تلت الاستقلال.

أما الأساس الثالث الذي يستند إليه النظام السياسي للدولة المغربية، فيتمثل في الثقافة السياسية الحديثة وما تفرضه من دعوة إلى المشاركة والمراقبة والتوافق. ولقد اكتسبت النخب المغربية بعض هذه الأفكار من خلال التفاعل اللامتكافئ الذي ولّده اللقاء مع الغرب إبان الفترة الاستعمارية، كما

^٤ A. Agnouché, Rachida Chérifi, *Préface du livre..Le Makhzen politique au Maroc hier et aujourd'hui*. (Casablanca : Ed. Afrique-Orient, ١٩٨٨), PP ٧-٨.

Voir aussi: Berdouzi Mohamed, *Destinées démocratiques, analyses et perspectives du Maroc politique*, (Ed Le renouveau, ٢٠٠٠), P ٤٤-٤٥.

-انظر أيضاً: محمد معتمد، النظام السياسي المغربي. محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيوسياسية، (الدار البيضاء: أفريقيا-الشرق، ١٩٩١).

استوتحت بعض عناصرها من جراء تأثير المشرق على المغرب. من جهة فإن مبادئ الديمقراطية والدستور والحرية أُدخلت إلى قاموس هذه النخب في سياق المواجهة المتعددة الأشكال التي حصلت مع أوروبا بوصفها قوة استعمارية ومرجعاً ثقافياً جديداً.

غير أنه، إذا كانت الثقافة الانقسامية تتمثل المجتمع كوحدة "روحية" فإن ثقافة المشاركة تنظر إليه باعتباره تشكيلة طبقية. ولما كانت ثقافة الإجماع تتصور السلطة كتجسيد للإرادة الشخصية، أو للحكم المشخص، فإن الثقافة السياسية الحديثة تتمثل السلطة باعتبارها تجلياً لسيرورة مؤسسية.

ويرتبط مفهوم المشاركة في الثقافة السياسية بحقل الدولة الحديثة، بكل ما تفرضه من أساس قانوني ومعطيات سياسية ونصوص مكتوبة تستمد مقوماتها من المصالح الجوهرية للمواطنين. ويقرر الدستور المغربي أن كل المغاربة متساوون أمام القانون، وأن معيار الانتماء يتمثل في الجنسية المغربية. ويلاحظ بعض الباحثين في الحياة السياسية المغربية أن النظام السياسي المغربي يقدم على اعتباره نظاماً ملكياً يركز سلطات واسعة في يد الملك، كما أنه نظام يتميز بكونه عمل منذ الاستقلال على السماح بتأسيس أحزاب سياسية يضمن الدستور وجودها وشرعية نشاطها. وتؤكد كل الدساتير التي تعاقبت على الحياة السياسية المغربية منذ سنة ١٩٦٢ على التعددية الحزبية، وتحث المواطنين على الانخراط في منظمات سياسية ونقابية.

هذا على المستوى القانوني، أما على الصعيد العملي، فإن سوسيولوجية العلاقة بين الأحزاب السياسية المغربية ونظام الحكم تحتاج دائماً، وفي كل مرة، إلى بحث مستفيض لأن كيمياء هذه العلاقة لا تتوقف عن خلق مفاجآت جديدة وتقدم لها أسماء وتبريرات جديدة.

والخلاصة أنه إذا كان النظام السياسي المغربي يتسع لثلاثة أنماط من التمثيل السياسي، بحيث يستند كل نمط على مشروعية وآليات عمل، فإن هذه الأنماط الثلاثة -الدينية والتقليدية والعقلانية- لا تتساوى من حيث الأهمية، بحكم الطغيان الظاهر للمشروعية الدينية. والتي بفضلها تمكن النسق السياسي من تطويق أو استقطاب بؤر عديدة من الاحتجاج والعنف والمقاومة، إذ باحتكاره الشرعي للعنف والسند الرمزي للدين، تمكن من تدبير المجال السياسي المغربي بأساليب تدخل مختلفة من بينها ما نعت بـ"تأهيل الحقل الديني".

وهيمنة العامل الديني، بوصفه أساس ممارسة السلطة، لم تشكل عائقاً أمام النسق السياسي لإدخال عناصر الحداثة السياسية في نسيجه ومؤسسته، حتى التقليدية منها. فقد يختار التقليد بوعي لاحتواء رموز الحداثة، ويستلهم بعض مقومات هذه الأخيرة حين يراها كفيلة بضمان استمرارية التوازن. الأمر الذي منحه قدرة لافتة على احتواء أو إقصاء مختلف السلطات المضادة المشككة في مشروعيته. وبحكم امتلاكها للأنماط الثلاثة للمشروعية استطاعت المؤسسة الملكية، إدماج مختلف الصراعات السياسية داخل الدولة ذاتها. وللحفاظ على النظام وضمان توازنه، فإن الملك تجده حاضراً في كل

المجالات، مع ملاحظة أن البناء المتجدد للنظام السياسي يتم من خلال إعطاء أولوية خاصة لثقافة الإجماع. ومع ذلك، فإن المحاولات المتكررة لتجذير الأساس التقليدي للنظام واحتواء بعض مظاهر الحداثة، لا تمر دون مضاعفات على الطبيعة التقليدية لنمط عمل النظام وعلى النسيج العلائقي الذي يؤسسه في علاقته بالمجتمعين السياسي والمدني. ومن المؤكد أننا نشهد تديراً مغايراً تماماً لهذه المعادلة في عهد الملك محمد السادس. وهذا ما تبين، بشكل صريح، في صلاحيات الملك كما صاغها الدستور الجديد، بما فيها نزع القدسية عن شخص الملك، وتقديمه للمغاربة باعتباره ممثلاً للملكية "مواطنة".

ولعل التحولات العميقة التي يشهدها المغرب، وعلى جميع الأصعدة، تعمل بقوة على خلخلة منظومة القيم، وتحفز مقاومةً كبيرةً من قبل جماعات المصالح والضغط المستفيدة من الواقع القائم؛ إلا أن المغرب، في هذه المرحلة من تاريخه، يتقدم بوصفه مجتمعاً يتطلع إلى التجاوز وإعادة البناء. وأمام هذا الاندفاع الداخلي وفي ضوء الشروط الخارجية، يجد التقليد نفسه مضطراً إلى التفاوض وإدخال أكثر ما يلزم من عناصر المشاركة ومن قواعد الثقافة الحديثة، فضغوط البنك الدولي (الذي فتح مندوبية خاصة منذ سنة ١٩٩٨ في المغرب بما يفترض ذلك من صلاحيات المراقبة) والمديونية الثقيلة، والتزام المغرب المتوسطي (في إطار الوضع المتقدم مع أوروبا) بإدخال إصلاحات جذرية، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، والميل الملفت الذي بدأت تعبر عنه شرائح اجتماعية متعددة، ونخب مثقفة تدعو إلى المشاركة وأخذ الكلمة خارج الأطر التقليدية، ثم الرهانات الكبرى التي تطرح على المغرب سياسياً ولغوياً وثقافياً؛ كل ذلك يدفع المرء إلى القول إن المغرب يشهد لحظة انعطاف بالغة الأهمية في مساره السياسي والثقافي. وما لم تتجدد اللغة السياسية، ويتحرر الفاعلون من مواقعهم الحذرة، ويتأسس إجماع عصري جديد، فإن الإيقاع البطيء للقرار، واحتقان الحياة السياسية والاجتماعية، في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية الجارفة، سيؤدي، لا محالة، إلى إضاعة فرص أخرى وإلى تشجيع عوامل نمو التخلف.

النخب المغربية والإصلاح

هل يجوز الكلام عن الإصلاح دون التساؤل عن وجود أو غياب إصلاحيين ومصالحين يمتلكون ما يلزم من الإرادة والافتناع والإحساس بالمواطنة لترجمة أي مشروع إصلاحي؟ وما هي الإمكانيات المتوفرة، اليوم أو غداً، لمحاصرة تقاليد الزبونية والحسابات السياسية الضيقة، وفتح المجال لقيم المعرفة والاستحقاق والكفاءة؟ وهل يمكن الحديث عن الإصلاح دون استحضار قيم جوهرية مثل المساواة والعدالة، والمبادرة والإنتاج، أو إعادة الاعتبار لها؟ وما هي الفرص المتاحة، أو التي يمكن خلقها، لمحاصرة "ذهنية" متجذرة تشوش دائماً، أو تمنع المؤسسات من التبلور والاكتمال، وتعرقل شروط التراكم والتجاوز؟

هذه بعض الأسئلة التي توحى بأنها تتضمن بعض عناصر الجواب، لكن لا يظهر أنه يمكن تفاديها في كل حديث عن الإصلاح أو النهضة. وهي على كل حال أسئلة تحضر باستمرار كلما تجددت المناقشة حول الموضوع في التاريخ الحديث للمغرب.

وإذا كانت النهضة هي الوعي بالتأخر والدعوة إلى تخطيه، فإن الإصلاح هو الوعي بالخلل الذي يعترى مجتمعنا ما، وبالفساد الذي يستشري فيه، والعمل على تجاوزه^(٥). ومعلوم أن للمسألة الإصلاحية أهمية خاصة في التاريخ الحديث للمغرب، بل ويصعب كتابة تاريخ هذا البلد دون إدخال الهاجس الدائم في فكر النخب التي تعاقبت عليه، سواء اتخذت هذه النخب من التقليد مرجعاً لها، أو خرجت من رحم الدولة "المخزنية"، أو نهلت أفكارها من المصادر الأوروبية مع اختلاف انتماءاتها ومقاصدها؛ فالداعية إلى الإصلاح هو من يرفض الواقع الفاسد، ويدعو إلى تقويم الخلل الذي قد يحمل معه بذور تفكك الجماعة الوطنية، أو عناصر التهديد بالفتنة.

ثمة جدلية تتحكم في المسألة الإصلاحية في المغرب، إذ أن هناك توتراً هائلاً بين الداخل والخارج لإعطائها مضاميناً وأبعاداً محددة، فبقدر ما كان الاختراق الأوروبي حاسماً في استنهاض عقول النخبة التقليدية، أو في الدفع بها لإقامة "تركيب" ما بين المرجعيات الأصولية والدعوة إلى الاستفادة من منجزات الغير. وكانت الحسابات الأوروبية تشتغل بتؤدة لإحكام الطوق على المغرب، وتوزيع جغرافيته وترتيب السيطرة على مقدراته، إلى أن تكرست "الحماية" بدعوى الإصلاح، وإدخال ما يلزم من إعادة هيكلة في إدارة "المخزن" لاستعادة التوازن "المطلوب"، والخروج من شرنقة الأزمة المالية والسياسية الخانقة التي رهنت استقلال المغرب، وجعلته عرضة لأكثر من استعمار، وما يزال يواجهه، إلى اليوم، أكثر من حصار.

ويستمر التوتر الذي يحكم جدلية الداخل والخارج بصيغ مختلفة في المغرب، بين قوى تدعو إلى الإصلاح من موقع التجذر الثقافي والاجتماعي للبلاد، وبين مساومات جهات خارجية من دول أو منظمات عالمية، تلزم الآخرين بضرورة إدخال إصلاحات محددة. وقد جرى هذا عبر عدة برامج مثل "برنامج التقويم الهيكلي" (١٩٨٢)، أو سياسة الخصخصة، أو بواسطة ما يسمى "برنامج التأهيل" لإعادة بناء المقالة والإدارة والتعليم وفق ما تقتضيه ضغوط واشتراطات العولمة، دون أن يعني ذلك أن الدعوة إلى إعادة البناء تحتل عوامل إصلاحية.

والظاهر أن العامل الخارجي غدا حاسماً في كثير من التوجهات، لاسيما في ما يتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية. أما النخبة المغربية، فمنذ بداية القرن العشرين (أي منذ مسودة دستور ١٩٠٨ إلى الآن) وهي تعمل، حسب موقعها وولاءاتها الفكرية المختلفة، على اقتراح صيغ لكي يتصالح المغرب مع ذاته،

° انظر: محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسات تحليلية نقدية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٢)، ص ١٧. انظر أيضاً: عبد الإله بلقزيز، الخطاب الإصلاحي في المغرب ١٨٤٤-١٩١٨، التكوين والمصادر، (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٧).

ومع العالم من خلال إعادة بناء هوية وطنية قادرة على التفاعل مع الزمن المعاصر، وعلى إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية تستجيب للحركة الفعلية للمجتمع المغربي، في تعبيراته المتنوعة^(٦).

وقد بذل جهد أكاديمي كبير من قبل باحثين مغاربة من أجل التأريخ للنزعة الإصلاحية المغربية (Reformism) التي ميزت اجتهادات النخب في القرن العشرين، مثل ندوة الإصلاح بكلية الآداب في سبعينيات القرن الماضي، ومؤلفات محمد عابد الجابري و عبد الله العروي و علي أومليل و سعيد بن سعيد العلوي و عبد القادر الشاوي و عبد الإله بلقزيز وآخرين، وبعض كتب الاقتصاديين^(٧).

ولكننا نود التأكيد على أهمية الوعي برهانات الإصلاح ضمن الجدلية الخصوصية التي تحكمه في التاريخ الثقافي والسياسي المغربي، وعلى نوعية الفكر الذي استند إليه أو عبر عنه في المراحل الفاصلة التي شهدتها تطور المجتمع طيلة القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي، سواء تعلق هذا الفكر بموضوعات الثقافة أو الآخر، أو الهوية، أو الفكر السياسي، أو الدولة، أو المرأة، أو المدنية، أو الإصلاح المؤسسي، أو التعليم. وهذا ما يستدعي الحديث عن الموقع الإشكالي للمثقف والثقافة.

وإذا كان هناك غموض يلف خطاب المثقفين عن المثقف المغربي المعاصر، فمرد ذلك إلى الالتباسات الفكرية والسياسية التي تحيط بالمسألة الثقافية. وكما هو معروف فإن ثالث: المعرفة والسلطة والنظام، أنتج ظواهر ثقافية عملت -عموماً- على تغليب كفة النظام والسلطة على حساب المعرفة والإنتاج الفكري، إلى درجة أصبح فيها المثقف موضع اتهام وهجوم من كل جانب. وكيفما كان موقع المثقف، ومجال اشتغاله، يظهر أن الزمانية تفترض في كل من يرى في نفسه شروط الانتماء إلى هذه الفئة (المثقفين) أن يمارس دوره الطبيعي، المتمثل في التفكير والفهم والاشتغال على الأطر الملائمة للتواصل والتأثير، خصوصاً في مجتمع ما زال في حاجة إلى بذل جهد جبار على صعيد التربية والتعليم ونشر المعرفة.

إن الوعي بالواقع وبالزمن، وبأحوال الإنسان، وفهم الحاجات الوجودية لتحقيق هويته المتعددة في التاريخ المتجذر في المكان المفتوح على آفاق الحياة؛ هي الشروط التي لم يكف عدد لا بأس به من المثقفين المغاربة على إبرازها، والانشغال بأبعادها، حسب تطور الأوضاع.

ومهما قيل في حق المثقف المغربي -علماً بأن تاريخ المثقف "الحديث" لا يتجاوز نصف قرن من الزمان- فإنه عمل ضمن جاذبيات موضوعية غير ملائمة البتة، على تسجيل توقيعه في سيرورة الثقافة في المغرب المعاصر وأوجد لذاته قنوات تواصلية برهن من خلالها على قدرة لافتة على نسج نصوص ترقى إلى مستوى محترم من الفهم والنظر والتأمل.

^٦ عبد السلام الحيمر، النخبة المغربية وإشكالية التحديث، (الدار البيضاء: منشورات الملتقى، ٢٠٠١)، ص ١٢٥.
^٧ انظر: محمد نور الدين أفاية وإدريس الكراوي، النخبة الاقتصادية المغربية، (الرباط: منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ٢٠١٠).

ويمثل إثبات هذه الجدارة الفكرية انتصاراً على المعوقات المتنوعة التي اعترضت وتعترض سبيل الاجتهاد الفكري الإصلاحي في المغرب، وعلى المشاكل المزيفة، التي ما تنفك تخلقها الأطر الاجتماعية والسياسية المرهونة بثقل التقليد، حتى ولو رفعت شعارات الحداثة، والانفتاح والتقدم. ولا جدال في أن مثقفين ومفكرين من أمثال محمد عزيز الحبابي، وعبد الله العروي، وعبد الكبير الخطيبي وبول باسكون، ومحمد عابد الجابري، وفاطمة المريني، وأسماء عديدة للجيل الحالي، من حقول كتابة وإبداع متنوعة؛ لا تزال تفرض نصوصها وأفكارها على الرغم من كل الحصارات الاجتماعية، وأشكال الانتقاص التي يتعرض لها إنتاجهم من طرف الساسة.

وللسياسة مع الثقافة في المغرب قصة حان الوقت لكشف شخوصها وعقدتها، ونمط صراعتها، أو الوقوف على أشكال "سوء التفاهم" التي تمنع إقامة علاقات متوازنة بين هذين الحقلين من حقول إنتاج المعنى.

ولعل قارئ فصول تاريخ المغرب المعاصر تثيره مفارقة لافتة، تتمثل في أن أغلب المشاريع الإصلاحية جاءت من الدولة وكانت للمثقفين وللعامل الخارجي أدوار مباشرة أو غير مباشرة فيها، لكنها تعرضت للإجهاد أو أفرغت من مضامينها وغاياتها؛ إما بسبب فساد نخب تمتلك مقدرات القرار وحرفت توجهات هذه المشاريع وحكمت عليها بالتوقف أو الفشل؛ وإما بسبب عوامل المحافظة المعيشية في ثنانيا المجتمع، والمؤسسات التقليدية، سواء عبرت عن ذاتها باسم "هوية مطلقة" متخلية، أو باسم مشروع سياسي أو إعلامي يدعي تمثيلها والدفاع عنها. وقد يلتقي السببان معاً، موضوعياً، في محاصرة أي نزوع إصلاحي قادر على إنتاج شروط تعبئة وطنية لتأهيل المغرب إلى مستوى معقول من الخلق والمبادرة، وتوسيع مساحات الحرية والديمقراطية.

وقد أبانت التجارب المعاصرة في مجال التحديث أنه فضلاً عن ضرورات تأهيل الاقتصاد، وتقليص الفجوة الاجتماعية بين الغنى والفقير، ووضع أطر سياسية مبنية على المشاركة والتداول والمحاسبة؛ فإن الإصلاح، بالمعنى العصري، يفترض أربعة أبعاد رئيسية؛ أولها الارتكاز على تصورات ورؤى ومشاريع تبتدعها وتقترحها نخب فكرية وطنية في مناخ يقدر قيم التفكير والاجتهاد والنقد والمبادرة؛ وثاني الأبعاد الاعتراف بالأدوار الطلائعية للمرأة في مجالات الإصلاح الاجتماعي، والتوعية، ونقل القيم الإيجابية، والمساهمة في المجال العام. أما ثالث الأبعاد فيتمثل في الاستثمار في التعليم والإعلام والثقافة وتوفير ما يلزم من شروط إنتاج الأفكار والمعارف والفنون للارتقاء بالأذواق ومظاهر التحضر والمشاركة. ورابعاً: ضرورة تغيير نمط التفكير والتعامل مع المدينة؛ إذ أن للعالم القروي عطاؤه وتجذره، لكن الانتقال الديمغرافي "للمغرب جعل أغلب سكانه يعيشون في المدينة (ما يقرب من 60%)، وهو ما يستوجب إصلاح تداعيات التخريب المنهجي الذي تعرضت له المدن في المغرب طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الفائت، بهدف خلق كل أشكال المتاعب للمواطن لمنعه من التفكير في الشأن العام والمساهمة في

الحياة السياسية، علماً بأن المدينة هي الفضاء الأبرز للمشاركة السياسية وللمبادرة الاقتصادية، وللتعبير الثقافي. ولا مجال للحديث عن الإصلاح في المغرب دون إصلاح المدن، وإدراج قضايا المدينة في المنافسة السياسية الديمقراطية.

يعيش المغرب حركية اجتماعية وسياسية نشطة، تعبّر عنها التظاهرات والمسيرات، ومختلف أشكال الاحتجاج. ومهما كانت الطرق التي سوف تنهجها القوى الفاعلة في هذا المسار السياسي لصياغة المطالب، أو طرق الاستجابة لتطلعات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية؛ فإنه لا مناص من استحضار الوضع المتفاقم لآليات إنتاج وإعادة إنتاج النخب القائدة، القدرة على الإصلاح؛ فالجيل الحالي يبدو وكأنه يتيم بالنسبة لهذا النوع من النخب. ويظهر أن المغرب في حاجة إلى عناصر من القيادات تمثل نماذج يُسترشد بها في السياسة، والاقتصاد، والتعليم، والتواصل، والاجتماع والثقافة. ولا شك أن هذا القلق يتجلى، بوضوح، في المناقشات التي تدور حول الديمقراطية.

الديمقراطية ليست الدستورية

لل كلمات أهمية خاصة في النظام الديمقراطي، منذ حضارة الإغريق في اليونان إلى الآن. وقد تتعرض الديمقراطية للتهديد كلما تعرضت دلالات الألفاظ للفساد والتشويه. لهذا يعمل الديمقراطيون، دوماً، على الدفاع عن المعاني الجوهرية للكلمات، بمقتضى الوعي بأن التنازل عنها يتضمن تخلياً عن ماهيتها، وقبولاً بتحويلها إلى ديمقراطية شكلية، لا روح فيها ولا حياة. وفي هذا الصدد، لاحظ "جورج بيرنانوس" أن "كلمة ديمقراطية استعملت لدرجة فقدت فيها كل دلالة، بل إنها الكلمة -بلا ريب- الأكثر تعرضاً للإذلال في كل اللغات". غير أن المهتم بدلالات الألفاظ -في الديمقراطية- ليس ديمقراطياً بالضرورة، لأن أساس الديمقراطية، فضلاً عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يتمثل في الشفافية والإعلام والاستشارة وأخذ الكلمة بحرية، وبعبارة أخرى ممارسة حرية النقد.

ويبدو من خلال بعض الكتابات والمناقشات الجارية اليوم في المغرب أن ثمة التباساً كبيراً بين الديمقراطية والليبرالية السياسية. وإذا كانت هذه الأخيرة عبارة عن نظام سياسي يستند إلى دستور متوافق عليه، ويضمن إجراء انتخابات "حرة ونزيهة"، ويفترض دولة الفصل بين السلطات، ويحمي الحريات الأساسية، ويؤمن شروط التداول على السلطة؛ فإن جميع هذه الشروط، في واقع الأمر، تحيل إلى "الليبرالية الدستورية" التي قد لا تعبر عن الاختيار الديمقراطي بالضرورة الذي يستدعي مراعاة حقوق تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك نلاحظ ازدهاراً للخطاب الليبرالي ذي النزعة الدستورية وتراجعاً للديمقراطية، حتى في داخل بعض البلدان الديمقراطية، فما بالك ببلدان لا تزال تتطلع إلى استنابات بعض مقوماتها، كما في حالتنا.

ومن البديهي أن هناك مصادر متعددة ومتنوعة للثقافة الديمقراطية، وذاكرة تعددية للديمقراطية يصعب في ضوءها فرض نموذج جاهز، على عكس ما تروج له العديد من الكتابات والمناقشات أو أن للديمقراطية مرجعية وحيدة، وتديرا مكتملا لمهيتها، وكأن الأمر يتعلق بـ"أصولية" ديمقراطية لا تحتمل النسبية، متعالية على المكان والزمان، ولا تراعي السياقات. لكن أسئلة حقيقية بدأت تفرض ذاتها بخصوص التمثيلية والحقوق، والرأي العام، أو على صعيد التحكم في الصراعات، واقتراح أساليب جديدة لتدبير قواعد العقد الاجتماعي. الديمقراطية ليست مكسباً نهائياً لأي كان، لأن الديمقراطيين هم الفاعلون الحقيقيون للديمقراطية، شريطة عدم السقوط في اعتبارها مجرد واجهة لحماية الرأسمال والتقنية، أو لتبرير الأوتوقراطية والتقليد. ولا تتمثل مظاهر اللامساواة التي تظهر علاماتها الجديدة في الاقتصاد والاجتماع فحسب، بل في التفاوت في المشاركة والافتقار أيضاً. وإذا كان النظام الديمقراطي يتجلى في مجموع القواعد والقوانين والمؤسسات المعبرة عن إرادات جماعية، فإن دور التقنيات والتقنيين بدأ يطرح أكثر من سؤال في تدبير النظام الديمقراطي، ولا سيما أن عقلانية جديدة بدأت تتكون بطريقة تتنافى مع مبدأ التمثيل، وتكشف عن التباين الواقعي الصارخ بين الخطاب التقني وعيش الناس.

صحيح أنه لا وجود للحقيقة في الديمقراطية، فهي بقدر ما تنظم المجال العمومي، تساهم كذلك في تفكيك الحقل السياسي وما يحمله من صراعات. كما تخلق اللعبة الديمقراطية مجموعة من الممكنات دون أن تعرف ما الممكن القابل للتحقيق بالضرورة، إذ ليست هناك قواعد مطلقة في هذا الشأن، لأن هناك حالات تتوقف فيها المناقشة، ويتأزم فيها الخطاب السياسي، ولا سيما أن السياسة لا تستجيب دائماً لما هو عقلائي. وما يشهده المغرب أو غيره من البلدان العربية، من حراك ونقاش مؤثر على أن السياسة وحدها ليست كافية لفهم تشابك وتضارب مختلف التطلعات والمطالب.

لهذا غدت اختلالات النظام التمثيلي موضوع قلق العديد من السياسيين وصنّاع القرار أو الذين يتأملون تحولاتها. ويزج بالديمقراطية ك مطلب في الصراع والتوتر والنقاش الدائم حول مبادئ تأسيسية يصعب ملاءمتها لتطورات الواقع؛ من قبيل الاستحقاق والإنصات لمطالب الأغلبية، وتقريب فكرة الدولة للأغلبية المعنية بشكل منطقي، والوفاء بالالتزامات، وتطور القواعد التي تحد من مجالات تدخل السلطة.. ويبدو أن التفكير، أمام ما يحصل من تبدلات، مطالب بالذهاب أبعد من الاقتصر على الإجراءات الانتخابية التمثيلية، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي الموسوم بالأزمة يستدعي إعادة النظر في أنماط التنظيم والضبط التي تنهجها الدولة. كما يستوجب بالأساس، اقتراح فهم جديد لما يشكل "الروابط الاجتماعية" المؤسسة للجماعة الوطنية، فتراجع الثقة في المؤسسات والكفر بالسياسة، وتفكك أشكال التضامن، يطرح أسئلة مقلقة على الفاعل السياسي كما على الذين يتخذون من السياسة موضوعاً للتفكير.

ولا يتعلق الأمر بعطب وقع في آليات عمل المؤسسات والعمل على تمكين الفاعلين من إعادة ترميمه ليستعيد عمله العادي، وإنما يتعين التفكير في ما يجري بطريقة جذرية لإحداث "تغيير كبير" في المؤسسات. أي أن طوراً جديداً يجب أن يفتح في حياة الديمقراطيات، كما حصل مع الاقتراع العام في القرن التاسع عشر، ومع الدولة/الراعية في القرن العشرين، وذلك بتوسيع قاعدة الديمقراطية ومنحها أبعاداً ومعاني جديدة.

لقد بين النظام التمثيلي حدوده، فمهما كانت شرعيته ومستنداته القانونية والمؤسسية، يأتي على رأس هذه الحدود ما يسمى بـ "منسي التمثيل"، إما نتيجة العزوف أو اللامبالاة، أو التواجد خارج دوائر المشاركة والاهتمام بالعمليات الانتخابية. وقد يسعى النظام التمثيلي إلى تحسين أدائه بتغيير نظام الاقتراع، أو سن قوانين تلزم مواطني البلد بالتصويت، أو إدخال نظام "الكوتا" لصالح النساء أو الشباب؛ لكن كل هذه الإجراءات، في نظر "روزانفالون" - وهو أحد كبار فقهاء الديمقراطية في الوقت الحالي - غير كافية^(٨). ولذلك يتعين ابتكار "أشكال غير انتخابية للتمثيل"، من قبيل مجالس وهيئات الضبط، والسلطات الإدارية المستقلة ومجالس فاعلة للحسابات، وقضاء نزيه. ولا مناص من الإقرار بالتغيرات الحاصلة على "النموذج الديمقراطي"، خصوصاً على صعيد العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، والتي كثيراً ما تولد مشاعر الحرمان أو الإحباط كلما حصل الانتقال من اللحظة الانتخابية إلى المسؤولية الحكومية. لهذا يبدو من المستعجل الانقلاب على إقامة تعبير لديمقراطية التملك (appropriation) التي تختلف في آلياتها تماماً عن ديمقراطية التماهي (identification). وتتمثل في تصحيح وتعويض وتنظيم الفصل بين الحاكمين والمحكومين بطريقة تسمح للمحكومين بإمكانية مراقبة وتوجيه السلطة اعتماداً على نمط مختلف عن ذلك الذي تضمنه آلية التفويض أو الانتداب.

لقد انخرط المغرب في منعطف تاريخي من خلال التوجه نحو إعادة هيكلة الدولة المغربية، بما تستلزمه هذه إعادة من مراجعة للتعامل مع الإنسان داخل المكان، وإعداد التراب الوطني، واشتراط الالتزام بمقتضيات الحكامة الفاعلة، والتبني الواضح للمفهوم الإنساني للحقوق والواجبات، ضمن دستور تأسيسي جديد كفيل بترجمة هذا المنعطف التاريخي، واستيعاب التوجهات الكبرى التي بدأت مختلف شرائح المجتمع تجهر بها. غير أنه، إذا كان الدستور رافعة لهذه التطلعات كافة، فإنه لا يبدو أن التعويل عليه فقط ينسينا الشروط التأسيسية لتأهيل الإنسان وعلى رأسها التعليم والثقافة ووسائل المعرفة الجديدة، واستنبات مقومات الثقافة الحديثة.

^٨ Pierre Rosanvallon, *La légitimité démocratique, impartialité, réflexibilité, proximité*. (Paris : Ed. du Seuil, ٢٠٠٨), P ٣٥٠.

حول انعدام الكفاءة الديمقراطية

كيف يمكن تحويل الديمقراطية من مجرد مطلبٍ أو شعارٍ، إلى نشاط اجتماعي واسع؟ هل تمتلك الأدوات المؤسسية -على اختلاف مجالاتها ونوعية فعاليتها في السياسة والمجتمع (دولية، حزبية، نقابية وجمعية)- ما يلزم من الجاهزية الفكرية والبشرية للمساهمة في بلورة ما هو افتراضي في مقتضيات الدستور إلى ممارسات وإنجازات محققة؟

قد تبدو هذه الأسئلة وكأنها تتضمن قسطاً من الارتياب والحذر، وهذا صحيح بناء على الأحاديث الدائرة الآن حول التغيير، والتي توحى بأن المغرب -في مختلف تعبيراته- مقبل على منعطف يفصل بين زمنين في السياسة. وهذا ما لا تتحمله دائماً السياسة على ما يبدو، خصوصاً إذا كانت المطالب أكبر وأعقد مما يمكن أن ترجمه "وثيقة دستورية"، أو إذا غاب الوعي بأن التطلعات المتنوعة والمشروعة لا تنتقل من الشعار أو المطلب إلى الفعل والتحقق إلا بالتدبير، وأن هذا الأخير يخضع لجاذبيات وإكراهات لا يتوقعها المتحمسون، لأنه يحوز زمنيته الخاصة، ويخضع لضغوط تنفلت، غالباً من إرادة وإدارة الفاعل السياسي. هذا إذا سلمنا بحسن الظن وصدقية الالتزام.

ومن البديهي القول إن التغيير سيرورة، تحتل مسارات عدة تفترض عقلاً تركيبياً يمتلك ما يلزم من شروط الوعي الثقافي، ويوظف التراكمات لتعميق فعل التغيير. ولأن التغيير مركب فإن أعقد وأصعب ما فيه هو إعادة البناء، ولا سيما بعد زمن طويل من التسلطية، وعقود من الاستبداد، وتجريب "التناوب التوافقي" و"الانتقال الديمقراطي"، كما هو حال المغرب، وتموجات الشك واليقين في التحديث السياسي الفوقي، وارتباكات البنيان الحزبي، إذ باستثناء بعض الأحزاب، فإن البقية لا يجمع بين أعضائها مذهب أو عقيدة، وإنما تحركهم مصالح تعبر عن ذاتها في شكل خدمات^(٩).

فكيف يمكن إذاً الانخراط، وبالسرية المطلوبة، في الديمقراطية دون ثقافة ومؤهلات ديمقراطية؟ أو بعبارة أوضح: كيف يمكن حصر السياسة المغربية فيما هو "حزبي" بشكل استثنائي في ضوء ما تعرفه المؤسسات من انعدام الكفاءة الديمقراطية بشهادة مناضلين حزبيين بعينهم؟ ومن المؤكد أن الحديث عن "انعدام الكفاءة" الديمقراطية لا تعني المهارات الحزبية أو القدرات التنظيمية لدى البعض، وهذه مواصفات قد تكون متوافرة؛ لكن الأمر يتعلق، بالإضافة إلى هذه الشروط، بالاعتقاد الذي تستجبه المسؤولية السياسية، من تفكير وتخطيط وتأيير ومحادثة وتواصل وتفاوض واستشراف^(١٠).

^٩ نفس الملاحظة يعمقها الطاهر لبيب في: "الكي لا تأكل الثور أو لادها باكرًا"، المجلة العربية لعلم الاجتماع إضافات، العدد ١٣ (شتاء ٢٠١١).

^{١٠} Philippe Breton. *L'incompétence démocratique ; la crise de la parole aux sources du malaise dans la politique.* (Paris : Ed. La Découverte. ٢٠٠٦). P ٢٠.

إن الحزب مؤسسة عصرية ورافعة للعمل السياسي، وهذا أمر معلوم، لكن الحياة الحزبية في المغرب شهدت مخاضات، وطغت عليها عوامل داخلية بسبب اختلالات في التنظيم والممارسة، وخارجية بسبب حسابات ظرفية للنظام السياسي، لم تسعفها بإنتاج وإعادة إنتاج نخب تعطي للعمل السياسي صدقيته ونبله الضروري، وإنما أفرزت عناصر هشاشة وشخوصاً تعبر في بعض الحالات عن نفسها من خلال مواقف بائسة وسلبية لا يمكن احتسابها أو إدراجها إلا في خانة الديمقراطية المضادة.

نحن أمام نزوع نحو إعادة بناء شاملة للديمقراطية في المغرب، وتحديدًا للسياسة وللمعمار المؤسسي، تأخذ من كل الآليات السابقة إيجابياتها؛ فتعقد الديمقراطية لا يكمن في نمط اشتغالها الوظيفي، وإنما في إعادة إدماج مجموع الإجراءات والمؤسسات الداعمة لنتائج الاقتراع العام التي تنظم تجارب الحرية وتنشغل بالمنفعة العامة في مغرب اليوم، سواء كانت السلطات الإدارية المستقلة أو مؤسسات المراقبة التي تعزز النظام التمثيلي، وتغني الممارسة الديمقراطية في اتجاه تكريس قيم المصلحة العامة والمرفق العمومي.

لا مجال للقول إن أفضل مقارنة للديمقراطية هي التي تنتبه لكل العوامل الإشكالية التي اقترنت بها في صيرورتها وتجاربها المتنوعة، ولكن هي أيضا، تلك التي تتضمن كل هذه الأبعاد والأشكال التي تتكامل فيما بينها للحد من مظاهر "اللاسياسة" أو "مناهضة السياسة" و الكفر بها؛ لاقتراح قواعد كفيلة بتعزيز الأبعاد السياسية المتجددة للديمقراطية باعتبارها نمطاً للتحديد الصراعي لمعايير الانتماء، وإعادة التوزيع التكوينية للمواطنة على أساس التشاركية والتقاسم.

ويجد التفكير في الديمقراطية بعض مبرراته في كون الممارسة الإنسانية للديمقراطية تنتج صيغا تتجدد باستمرار للتعبير عن الإرادة الفردية والجماعية ولأخذ الكلمة ولمراقبة السلطة، كما يعثر على مسوغه الحاسم في كون هذا النظام يتدخل بأشكال مختلفة في كل ما يتعلق بالشأن العام وبأنماط عيش الناس، سواء بالقانون أو الاقتصاد والثقافة. ولثقافة والتمدن والذوق أدوارا كبرى في تأهيل الإنسان. هكذا عملت التجارب الإنسانية - خصوصا في التجارب الديمقراطية المعاصرة- على بناء أنماط جديدة للتعبير الديمقراطي لمحاصرة "فساد النخب المنتخبة"، أو بعضها على الأقل، من قبيل إنشاء هيئات إدارية مستقلة تلعب أدوار الضبط وضمان الإنصاف، بل وتتحول أحيانا إلى سلطات مضادة، تراقب الإنتاج التشريعي (كما هو حال المجالس الدستورية أو مجالس الدولة، مثل ما يحصل في فرنسا) أو تراقب صرف المال العام (كما هو الشأن بالنسبة لمجالس الحسابات). وهو ما يتعين على المغرب تطويره وترسيخه في الممارسة المؤسسية، والتحكم فيما من شأنه إنتاج اختلالات تضر بالتوازنات الخاصة بحقل من الحقوق الأساسية للدولة والمجتمع، مسنودة في ذلك بقضاء مستقل ونزيه ومشارك في بناء دولة القانون؛ فضلا عن تجارب ما ينعت بـ "ديمقراطية المشاركة" التي تستهدف تجاوز اختلالات التداول الانتخابي على السلطة والمسؤولية، أو ما أصبح يفرض ذاته اليوم من نمط جديد في التعبير

والمشاركة، بل والتأثير على الانتخابات والفعل السياسي بواسطة الأدوات التواصلية الرقمية الجديدة. وهو ما يستوجب إعادة النظر، دون شك، في النمط الكلاسيكي للعمل الحزبي والسياسي. لقد أظهرت الانتفاضات والتجارب الثورية في بعض الساحات العربية هشاشة الأنظمة التسلطية، حيث تبدو في منتهى الجبروت والقوة وهي متحكمة في الناس والثروات؛ لكنها بيّنت ضعفاً أساسياً وهي تهاوى بالشكل الذي سقطت به في تونس ومصر. إنه لا بديل في المغرب إلا بدمقرطة الدولة والمجتمع، وتأسيس ثقافة سياسية تستند إلى قيم الديمقراطية في المجال العام والمؤسسات والعلاقات وإشاعة مناخ الثقة في الإنسان والمسؤولية في إطار من المراقبة والمحاسبة الموضوعية، وتكريس أخلاق الاعتراف. وهذه مقتضيات مستعجلة يتعين ضخ مقوماتها العامة وتصريفها في كل مستويات التعلم والتربية والتبادل.

قد يبدو أن الأمر يتعلق بمشروع تعاقد اجتماعي جديد، وبمشروع طموح يتطلب تعبئة وطنية شاملة، ومناقشة عامة تعلي من شأن الحجّة والإقناع وتخفيض قليلاً من منسوب الحماس والغموض. لقد رفع الخطاب الملكي بعد ٩ آذار/ مارس ٢٠١١ سقف الطموح عالياً، قياساً إلى دينامية المؤسسات وطبيعة الحكامة (الحكم الرشيد)، ومستوى الاقتدار الديمقراطي، والاختيار الواضح لإعادة هيكلة الدولة المغربية، وتحديد مسؤوليات الجهازين التنفيذي والتشريعي، وإصلاح القضاء، وتعيين المهام الديمقراطية والتدبيرية الجديدة على الصعيد الجهوي، والاعتراف بالتنوع الثقافي الوطني، والإقرار بالأدوار الطبيعية للمرأة.

غير أن للسياسة مُمكّنات، ولا أحد يمكن أن يتنبأ بمصير هذا المشروع أو ذاك، أو ما هو الممكن القابل للتحقق حسب توافر الإرادة، والوسائل والرأس المال البشري. والظاهر أن الاختلافات البارزة حول السياسة، من حيث القاموس والمرجعيات وأنماط التبادل، تبين إلى أي حد يبدو وكأن المغرب في حاجة إلى الإعلاء من شأن المُشترك الوطني، وإلى إطلاق مشروع ثقافي عصري يعضد ويقوي هذا المنحى التاريخي الذي تدهنه الدولة المغربية، وتعزيز مؤسسات ووسائل التعبير الحديثة، وإنتاج ونشر مقومات الثقافة العصرية. لكن هل هذا الأفق يمتلك ما يلزم من شروط الصدقية؟ وذلك ما يشك فيه بعض المثقفين.

في عوائق التحديث الديمقراطي

في الدعوة التي وجهها لي اتحاد كتاب المغرب سنة ٢٠٠٦ للتعقيب على محاضرة الأستاذ عبد الله العروي "عوائق التحديث"؛ قدمت في البداية إشارات إلى ما يشهده المغرب من تحولات كبرى وعلى أكثر

من صعيد، حيث أصبح عدد سكان المدن أكبر من سكان الريف، ونسبة النساء أكثر قليلاً من الرجال، وما يقرب من ٢٠% من العائلات تعولها نساء. ويضاف لهذا مظاهر وتعبيرات ثقافية انفلتت من عقالها، فهناك تنام مطرد للتدين، ومطالب لغوية وهوياتية متصاعدة، وتفاوتات اجتماعية تزداد باستمرار، وتراجع مهول لدور الجامعات، والتباس في وظائف المبادرات الخاصة في الاقتصاد والتعليم والإعلام، وفوضى لغوية غير مسبوقة، واستقالة أو ضعف النخب بأصنافها واختلاف مجالات تدخلها. ثم ارتأيت استحضار جواب العروي عن سؤال طرحته عليه صحيفة "الجمهور" (٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢) حول إمكانية إقامة نظام ديمقراطي في يوم من الأيام في المغرب. حيث كان جوابه حينذاك: "لا أظن، الذين يطالبون بالديمقراطية لا يريدونها فعلاً". ثم سأله الصحفي ثانية: "كم يحتاج المغرب في تقديرك لكي يطبق نظاماً ديمقراطياً شاملاً؟" فأجاب: "لا أظن ذلك ممكناً. هناك معيقات اجتماعية، واقتصادية ونفسية وثقافية وعائلية كثيرة جداً. ربما نقول إن المغرب فيه مستوى متقدم على المجتمعات العربية، لكن يبدو لي أن الشك في داخل عقل كل واحد منا، يجعل لا أحداً يثق بأن الأمور مرت أو يمكن أن تمر كما ينبغي لها".

وطرحت على عبد الله العروي سؤالاً مزدوجاً: هل هذا الجواب في ٢٠٠٢، المتضمن لنوع من اليأس من إقامة نظام ديمقراطي في المغرب، لا يزال يعتبره مبرراً في سنة ٢٠٠٦؟ ولأنه أثار في الجواب مسألة الثقة، سألته: "باعتبارك عقلياً وموئناً بحكم التاريخ، ألا ترى أن الثقة، خارج وصفها مفهوماً له بعد تجريدي، تمثل أحد أهم مرتكزات التحديث والحداثة: السياسية (الديمقراطية)، والاقتصادية (الاستثمار)، والقانونية (القضاء)، والتربوية (التعليم)؟ وهل هذا اليأس ناتج أيضاً عن غياب الثقة في الثقافة والمؤسسات؟".

ولأن عبد الله العروي في جل حواراته واستجاباته لا يستسلم لمنطق سؤال/جواب، وإنما غالباً ما يقدم عناصر أجوبة عن أسئلة يطرحها هو على نفسه، أو توجيهاً بها بعض الأسئلة الملقاة عليه؛ فإنه تفادى تقديم جواب واضح عن أسئلتي. والمتصفح لردوده في الكراس الذي نشره اتحاد كتاب المغرب بعنوان "عوائق التحديث"^(١١)، المتضمن للمحاضرة وللتعقيبات، يمكنه أن يستشف بعض ما يمكن أن يشكل أجوبة غير مباشرة عن هذه الأسئلة. فهو يرى أن:

"الدولة هي مرآة المجتمع، وبينهما النخبة. فما نأخذه على الدولة (أي أصحاب السلطة) علينا أن نؤاخذ به النخبة والمجتمع بالقدر نفسه. لا بقصد أن نكون منطقيين مع أنفسنا فحسب، بل لتكون واقعيين وعمليين في آن.. ذلك أن تحميلنا المسؤولية لأصحاب السلطة في الثلاثين سنة الماضية، كان من أخطائنا الفادحة التي ارتكبتها، ظناً منا أن إرغام هؤلاء من جهة على تغيير رؤيتهم

^{١١} عبد الله العروي، عوائق التحديث، (الرباط: منشورات اتحاد كتاب المغرب، ٢٠٠٦).

وتصرفهم تلقاء ذاتهم، يخرجنا من المشكلة.. الآن يبدو أن هذا التكتيك غير صالح، وأن هذا السبيل غير موصل.. إذاً، ما الذي يبقى؟ وحدها التربية التي تبقى!

" التربية المعنية هنا ليست هي التعليم والتأهيل فحسب.. فالتعليم والتأهيل يجب أن نطالب الدولة بالقيام بهما. لكن الأهم من هذا وذاك هو التربية الوطنية. والتربية الوطنية لا يمكن لها إلا أن تكون ديمقراطية مبنية على صياغة الفرد الحر المسؤول، المتجه أساساً نحو المصلحة والفائدة عن طريق توظيف العلم التجريبي. وقد آن الوقت لكل من يريد أن ينخرط في المشروع التحديثي أن يعتبر أن المسؤولية عليه، وأنه لا يمكن مستقبلاً أن ينتظر كل شيء من الدولة"^{١٢}.

كيف يمكن إذاً، والحالة هذه، وباستعجال لا مثيل له، المطالبة بتحديث النظام السياسي من طرف جهات وتيارات وهيئات هي نفسها حاملة لعوائق التحديث؟ قد يقال بأن ما يجري على صعيد الخريطة العربية له دور في تسريع صياغة المطالب، أو أن "الحراك" الذي انطلق في ٢٠ شباط/ فبراير في المغرب، والخطاب الملكي في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، ورغبة كل التنظيمات والأطر المؤسسية والاجتماعية التموقع داخل هذه الحركية، هو ما أملى الدعوة إلى الانتقال إلى زمن سياسي جديد بمطالب دستورية وسياسية جديدة. لكننا إذا ما أنصتنا إلى أسباب ارتياب عبد الله العروي سيتبين إلى أي حد تفتقر مؤسساتنا إلى ما يكفي من التأهيل والجاهزية للارتقاء إلى مستوى الانسجام مع المطالب المرفوعة، على الرغم من مشروعيتها وتعبيرها عن تطلعات شرائح مختلفة من المجتمع. فالعائق الأول فكري يعود إلى ما ينعته بـ "المعارضة الغيبية الجاهلة للحدثة"، فضلاً عن كل ما يحول دون تحرير الفرد من أنماط التبعية السياسية، وما "يعوق الديمقراطية، لسيادة الشعب (شعب الأحياء، لا شعب الأموات)، وما يعوق العقلانية العلمية (منطق التجربة والاستقراء) باللجوء إلى الغيبيات في حياتنا اليومية، في كل حركاتنا وسكناتنا، في مأكلا وملبسنا ودوائنا".

إذ لا يكفي التعويل على الدولة وحدها، حتى وإن كان المجتمع المغربي ما يزال في حاجة ماسة إلى دولته؛ وإنما يفترض الأمر إطلاق حركية جماعية لإصلاح ودمقرطة الدولة والمجتمع استناداً إلى مقتضيات الفكر الحديث. والحدثة عند العروي "موجة، والعموم ضدها مخاطرة، فإما أن نجح حتى تمر الموجة فوق رؤوسنا فنظل حثالة. وإما أن نعوم معها بكل ما لدينا من قوة، فنكون مع الناجين في أية رتبة كانت".

للمسألة -في نظر العروي- أبعاد معقدة، ولا يكفي التعامل مع الديمقراطية باعتبارها شعاراً، أو حتى مطلباً، وإنما هي صيرورة تنطلق من التربية والتعليم والتأهيل وتتعزيز بالاختيارات الثقافية الحديثة حقاً. ويأتي الإصلاح للعمل على "ترتيب" قواعد اللعب، والتوافق على أساليب تسيير المؤسسات، في

^{١٢} المرجع نفسه، ص ٦٥-٦٦.

سياق مناخ من التراضي، بقصد الحفاظ على النظام، ومراعاة توازن المصالح. وهذا ما يحصل في أكثر الأنظمة الديمقراطية. أما الموقف الميكافيلي فإنه يلج على التحكم في السلطة، بأي ثمن كان، بالالتكاء على مرجعيات رمزية تجعل من الفاعل السياسي ممسكاً بأمر السياسة، باسم الماضي أو القوة، أو باسم نظام قبلي وأخلاقي.

يمثل التوافق آلية عصرية في الفعل السياسي وتغييبه باسم منطق التحكم الذي كثيراً ما يؤدي إلى نتائج كارثية على الجماعة الوطنية، نشهد اليوم على شخوصها ومشاهدها وفصولها فيما تعرفه تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.

وليست السياسة في جميع أحوالها تعبيراً عن الخير المطلق، ولا هي تتحرك لخدمة من يدعي تجسيد قيمه. إنها تسعى في حركيتها التاريخية إلى الحفاظ على الهدنة الاجتماعية ومحاصرة بؤر التوتر وفرض عناصر التفاهم، والتوافق والاستجابة لتطلعات الناس. أما التسلطية فإنها أبانت عن همجية استثنائية في التعامل مع الكائن، وفي احتقار ذكاء المواطنين وسلب حريتهم، ونهب ثرواتهم، وسحق كرامتهم.

ليس صدفة أن الانتفاضات العربية رفعت مطالب الحرية والكرامة وفضحت الفساد بعد عقود من تحكم الجيوش بمقدرات هذه البلدان، حتى ولو لبست البذلة المدنية وربطت العنق الأنيقة، وحتى لو تبجحت بالديمقراطية في الوقت الذي تبين أنها كانت تتحرك على أرضية تهددها قنابل اجتماعية موقوتة.

هناك إشارات عديدة على أن المغرب مقبل على القيام بخطوات لإقرار نمط من الديمقراطية، والأخذ بها من منطلق الوعي بضرورة إصلاح المؤسسات والسياسات، والوعي بالانتماء إلى العصر. ولما كانت الديمقراطية تقوم على قاعدة المشاركة، وتقاسم السلطة، والتناوب على الأجهزة التنفيذية، وتداول النخب في المسؤوليات والمؤسسات؛ فإن المغرب يظهر وكأنه يتحرك وفقاً لإرادة ما لوضع القواعد الدستورية والسياسية والاجتماعية الداعمة للاستقرار والمشروعية، بشكل لا مجال فيه للنزاع أو الطعن أو التشكيك؛ دستورياً بتثبيت أسس نظام ملكي عصري وإقرار مفهوم "الملكية المواطنة"؛ وسياسياً بإشراك أوسع عدد ممكن من الناس والتنظيمات والهيئات؛ واجتماعياً بإدماج فئات ونخب جديدة داخل المؤسسات والأنسجة الاجتماعية المختلفة.

وإذا كانت الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يخول للناس إمكانيات واسعة للمشاركة، أو هي فن خلق التوازنات في المصالح، أو هي فن الممكن؛ فإنها أشكال وأنماط وتجارب. وهناك عوائق كثيرة لا تزال مستوطنة في ثنايا المؤسسات وتمنعها من الانخراط في البناء الديمقراطي، سواء عبرت عن ذاتها بواسطة الثقافة التقليدية المحافظة المتغلغلة في كثير من عقول ونفوس الفاعلين؛ أو بسبب جماعات

الضغط التي لا تنظر إلى الديمقراطية إلا كوسيلة ممكنة، حتى ولو كانت شكلية لتنفيذ التناقضات، والحد من احتمال الانفجارات، والتمكن من الأجهزة الضرورية لتأمين مصالحها. ولذلك لا يمتلك المرء سوى التفاؤل والتساؤل، التفاؤل بإمكانية إقامة نموذج ديمقراطي يترجم ويستجيب لمقتضيات العمل الديمقراطي العصري؛ وهذا ما سيجعلنا نبتعد عن "تشاؤم" عبد الله العروي حول إمكانيات إقرار ديمقراطية في المغرب. ونجد أنفسنا أيضاً مضطرين، مع ذلك، إلى التساؤل حول مدى استجابة الفاعلين السياسيين لتصورات مستقبلية للمسألة السياسية، وللتطلعات الديمقراطية الفعلية على الأصدع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتكفل الحقوق الأساسية للناس، وترقى بالمغربي إلى مستوى المواطنة؟ وهل ما يجري الآن في المغرب، خطوة على درب إقامة مؤسسات تمنح الحقل السياسي ما يلزم من الصلابة وشروط الاستمرارية؟ إن المنعطف الكبير الذي نعيشه هو الذي يسوغ طرح مثل هذه الأسئلة، وكل مغامرة للإجابة عنها ضرب من المصادرة على إرادات ومشاريع لا تزال تبحث لنفسها عن أطر مؤسسية قد تتلاءم وتطلعات شرائح مختلفة في المجتمع.

وبالنظر إلى تداعيات ما يجري في العالم العربي من انتفاضات وإعادة نظر ومراجعات، وعلى ضوء ما تعلقه الدول الكبرى من توجهات وتقديرات جديدة للمنطقة، فإنه لا يبدو أن لحالات التشاؤم أو التفاؤل دور أو نفع في هذا المسار التاريخي بقدر ما يجد المغرب ذاته أمام ضرورة تعبئة جماعية للانخراط حقاً في الإصلاح والتحديث، ومحاصرة كل العوائق التي تلهيه عن إنجاز هذا الطموح الوطني. لقد كان المرحوم محمد باهي (وهو من كبار الصحفيين المثقفين الذين شهدهم المغرب) يقول إن المغرب كان دائماً يفلت من بعض مواعيد التاريخ، قياساً إلى محيطه المغاربي والعربي، إذ لم تتمكن الإمبراطورية العثمانية من ضمه في عز قوتها وامتدادها. ولم تنجح الانقلابات العسكرية في تغيير هويته السياسية، ولم تتمكن الحركة الشيوعية من خلق قلاقل كبرى في تاريخه. كما لم تبرز حركة إسلامية ذات طبيعة صدامية تهدد تركيبته وكيانه، ذلك أن "الوطنية المغربية" تفرز باستمرار عناصر التوافق والاعتراف على الرغم من الاختلافات الكبرى التي همت موضوعات المشروعية، وطبيعة الدولة، والتوزيع العادل للثروة والديمقراطية.

يفترض المنعطف الجديد الذي دخله المغرب تطوير العملية السياسية وتشجيع عوامل الاقتدار الديمقراطي باستنابات أطر وأخلاقيات فعلية تناسب شعار دولة الحق والقانون، بتحديث المؤسسات السياسية، وأجهزة الدولة، والقطع مع سلبيات التجارب الانتخابية السابقة، والدفع بنخب جديدة إلى المعترك السياسي، وتأهيل المواطن سياسياً وثقافياً للوعي بحقوقه وواجباته، وعصرنة الملكية. ولا مناص من وضع قواعد مؤسسية، انطلاقاً من الدستور الجديد، لنظام ديمقراطي جدير بإنتاج قيم

مضافة للشخصية المغربية في علاقتها بذاتها، وبمحيطها العربي والعالم، وذلك برفع الالتباسات المرتبطة بآليات اتخاذ القرار، والارتقاء بالعمل السياسي إلى مستوى لائق من الصدقية والحيوية، وما تستلزمه المسؤولية من "أسئلة" حول السياسات والنتائج.

قائمة المراجع:

١. أفاية. محمد نورالدين، الكراوي. إدريس، *النخبة الاقتصادية المغربية*، (الرباط: منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ٢٠١٠).
٢. الجابري. محمد عابد، *الخطاب العربي المعاصر، دراسات تحليلية نقدية*، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٢).
٣. الحيمر عبد السلام، *النخبة المغربية وإشكالية التحديث*، (الدار البيضاء: منشورات الملتقى، ٢٠٠١).
٤. العروي. عبد الله، *عوائق التحديث*، (الرباط: منشورات اتحاد كتاب المغرب، ٢٠٠٦).
٥. بلقزيز. عبد الإله، *الخطاب الإصلاحي في المغرب ١٨٤٤-١٩١٨*، *التكوين والمصادر*، (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٧).
٦. ضريف. محمد، *النسق السياسي المغربي المعاصر، مقارنة سوسيوسياسية*، (الدار البيضاء: أفريقيا-الشرق، ١٩٩١).

١. Agnouche. A., Chérifi. Rachida, *Le Makhzen politique au Maroc hier et aujourd'hui*. (Casablanca : Ed. Afrique-Orient, ١٩٨٨).
٢. Berdouzi. Mohamed, *Destinées démocratiques ,analyses et perspectives du Maroc politique*, (Ed. Le renouveau, ٢٠٠٠).
٣. Breton. Philippe, *L'incompétence démocratique ; la crise de la parole aux sources du malaise dans la politique*, (Paris : Ed. La Découverte. ٢٠٠٦).
٤. Palazzoli. Claude, *Le Maroc politique, De l'indépendance à ١٩٧٣*, (Paris: Ed Sindbad, ١٩٧٤).
٥. Rosanvallon. Pierre, *La légitimité démocratique, impartialité, réflexibilité, proximité*, (Paris : Ed. du Seuil, ٢٠٠٨).
٦. Waterbury. John, *Le commandeur des croyants.. la monarchie marocaine et son élite*, (Paris : Ed. PUF, ١٩٧٥).